

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة أصحاب المعالي

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرنا أن نلتقي بكم اليوم في المنتدى الأول للمنافسة في الدول العربية

والذي يقام في بلدنا الثاني لبنان، بلد الأرز وزهرة الشرق وواجهة السوق العربية.

مما لا شك فيه أن المنافسة اليوم أصبحت موضوعاً جوهرياً في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدول للبحث عن مصادر متجددة وتنويع الدخل وصولاً إلى الكفاءة الاقتصادية،

الأمر الذي يتطلب تشريعات متخصصة لحماية المنافسة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية ودعم الابتكار والتطوير، وتعزيز القدرة التنافسية والاستخدام الأمثل للموارد وتشجيع الاستثمار.

على هذا الأساس وانسجاماً مع الأهداف الأساسية للإصلاح الاقتصادي وتحقيقاً للرؤى والتطلعات الوطنية، في سبيل خلق أسواق ومناخات اقتصادية أكثر كفاءة نتمكن فيها من رفع الإنتاجية والكفاءة والفاعلية، مما يعود بالنفع على المنظومة بالكامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كان لابد من وجود أجهزة مختصة تعمل وفق منهج استراتيجي واضح، تمكيناً للقيام بمهام الرقابة على الأسواق لتوفير البيئة الاقتصادية العادلة وتحقيق أعلى قدر من التنافسية وفتح الأسواق، لتشجيع المنافسة المشروعة وإشراك القطاعات كافة في تنويع مصادر الدخل

وجذب الاستثمارات وتحويل الكويت لمركز مالي واقتصادي عالمي تناغمًا مع التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد.

من هذا المنطلق وباعتبار أن ثروات الشعوب تقوم على أربعة أصول هامة:

أولها رأس المال البشري.

وثانيها رأس المال المنتج (السلع والخدمات).

وثالثها الثروات الطبيعية.

وأخيراً الأصول الخارجية.

كان لابد من تركيز جل اهتمامنا على العنصر الأهم في التنمية المستدامة كمدخل لتطوير تنافسية الاقتصاد الوطني، والاستثمار في العنصر البشري والذي يعتبر المورد الذي لا ينضب ويشكل عصب الاقتصاد الحقيقي للدول الساعية نحو التقدم والازدهار ،

حيث أثبتت التجارب العالمية الناجحة أن الاستثمار في اقتصاد المعرفة يعتبر من أهم مقومات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

فكان التدريب والتثقيف والتوعية بأحكام المنافسة ومبادئ السوق الحر هي اللبنة الأولى التي بنى عليها جهاز حماية المنافسة استراتيجيته التشغيلية التي وضعها لمواجهة التحديات التي تواجهه.

فبعد استكمال مرحلة البناء التشريعي للقانون رقم 10 لسنة 2007 ولائحته التنفيذية والعمل على جذب الكوادر والكفاءات القادرة على النهوض بالبناء المؤسسي للجهاز باعتباره أحد الأذرع التنفيذية للدولة من خلال المساهمة في المشروع الوطني للتنمية، وخلق فرص العمل، وتوسيع نطاق الاثر الايجابي للمنافسة على الاقتصاد،

الأمر الذي كان له الأثر في انتقال الجهاز الى المرحلة التشغيلية والتي تعد من المراحل
المفصلية التي يمر بها الجهاز منذ نشأته،

والتي عمادها وجود الحد الكافي من الموارد المالية والإدارية والبشرية للنهوض بالدور
الحيوي الذي يمثله هذا الجهاز الرقابي بين الأجهزة الفاعلة في الدولة، لنشر ثقافة المنافسة
وتعزيز البيئة التنافسية في الأسواق،

وصولاً إلى الغاية الأسمى وهي تحقيق النمو والتقدم والازدهار لوطننا الحبيب.

وختاماً لا يسعنا في هذا المقام الا أن نتقدم بالشكر الجزيل للجنة المنظمة على الدعوة
الكريمة آملين أن يتم تكرار مثل هذه الفعاليات لإتاحة الفرصة لعرض جزء من تجاربنا
والإفادة من الخبرات المختلفة.

عشتم وعاش لبنان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.